المدخـل

لا يمكن رد الوجود التاريخي للمدينة إلى سبب واحد، فالمدينة - بوصفها ظاهرة تاريخية - توجد في نقطة التقاء وتفاعل عناصر وأنساق وأحداث متنوعة، وبالتالي لا نستطيع تفسير نشأتها واستمرارها على أساس من هذا السبب أو ذاك، فهي ظاهرة مركبة تمتد أصولها إلى عدد من العوامل المتداخلة والمترابطة والمتناقضة أحيانا.

إن المدينة بما هي كيان حضاري حي، ذات أبعاد عمرانية وسياسية واقتصادية واجتماعية... تتفاعل ضمنها ومن خلالها مجموعة من المبادئ والنظم والممارسات ... عبر مستويات وصور تشكل هويتها، وتساهم إلى حد كبير في صيرورتها ... ولعل جهاز السلطة أحد العوامل القوية في بلورة طبيعة المدينة، سواء منها المدية أو الفكرية، بل يصعب فصل مجال المدينة عن مجال السلطة. ولهذا لا يمكن الحديث عن تاريخ المغرب دون التطرق إلى العمران الحضري، وإبراز دور السلطة - باعتبارها مؤسسة لابد منها لانتظام أمره - في تحديد طبيعته المورفلوجية والتنظيمية والمعنوية، دون إغفال دور باقي مكونات هذا العمران في تحديد شكل السلطة ومرتكزاتها وتأثيرها.

إن لكل مدينة سلطتها المعبرة عن حقيقتها وعن خصائص مجتمعها، وذلك حسب واقعها وظروف نشأتها وشكل تكوينها ولا يمكن فهم المدينة إلا بالرجوع إلى فهم السلطة، والعكس صحيح.

نسجل بأن مفهوم "المدينة" عرف اختلافات كثيرة، حكمها تعدد زوايا النظر سواء حسب التخصصات (اللغة، الدين، الجغرافيا، الاجتماع ...) أو حتى داخل كل تخصص على حدة، كما نستخلص من الدلائل اللغوية فهم العرب ورؤيتهم إلى العلاقة الجدلية بين المدينة والاستقرار والأمن والقانون،[١] وسنركز أكثر على المدن الكبرى لكونها مثلت محور الكتابة التاريخية الوسيطية، مما يمكن من وجود معلومات وفيرة نسبيا إذا قارناها بتلك المرتبطة بالمدن الصغرى والتي لم تكن مراكز للسلطة.

تحيل كلمة "سلطة" في اللغة العربية إما على التسلط والإكراه، أو على معنى السلط والسليط، أي طويل اللسان، بمعنى أن السلطة تستمد من سلاطة اللسان، أي حدته وفصاحته. والسليط تعني الزيت الذي يضاء به، فكأن السلطة هنا تعني الإنارة والقدرة على قهر الظلام. والسلطان لغة الحجة والبرهان، وكأن هذا المعنى يدل على أن السلطة لا تحيل على التسلط والجبر فقط، بل القدرة على امتلاك الحجة والبرهان لإقناع الناس وإنارة طريقهم.[٢]

واستعمالنا لمفهوم السلطة في البحث يأتي بمعنى السلطة السياسية التي لها القوة المعتمدة على العصبية والمال و"الحق الشرعي" في التصرف والحكم وإصدار الأوامر، والتي تنمو بنمو سلطة زعيم القبيلة الذي يتصرف وكأنه القانون فيما يمكن أن نسميه بظاهرة "شخصنة السلطة"، والتي سرعان ما قد أن تتحول إلى سلطة سياسية (دولة) ذات طابع مؤسساتي إلى حد ما، إذا كتب لها النجاح في التوسع

١- ينظر بتفصيل تعريف المدينة ص.٢٠ وما بعدها.

٢- إبراهيم أبراش، **تاريخ المؤسسات والوقائع الاجتماعية : من شريعة الغاب إلى دولة المؤسسات**، شركة بابل، الرباط، ١٩٩٨، ص.٢١٧.

وبسط النفوذ، دون أن يلغي هذا مركزية شخصية صاحب الألقاب الجديدة (أمير، إمام، حاكم ...) الذي تعتبر أوامره وقراراته إجبارية لا راد لها من أحد من رعيته !

إن **المغرب المعني في دراستنا هو المغرب الأقصى** في حدوده الجيوسياسية الحالية تقريبا إذا استثنينا تلمسان وبعض المناطق الشرقية. وتم اختياره **مجالا للدراسة** في إطار تركيز وتدقيق البحث في نموذج حضاري، خضع لوحدة حضارية وسياسية وثقافية ... معينة. فقد كان لموقعه في أقصى العالم القديم أثره في الأحداث السياسية، إذ أن الغزوات القادمة من الشرق لا تصل إليه إلا بعد أن تكون قد فقدت جزءا كبيرا من قوتها، ولذلك ظل محافظا على شخصيته التي بدأت تتبلور أكثر بعد الفتح الإسلامي.

يرتبط **اختيار الحدود الزمنية (ق. ١-٥هـ/ ٧-١١م)** بالوعي بأهمية وخصوصية هذه الحقبة التاريخية، حيث مرت المدينة المغربية خلالها بمجموعة من الانعطافات، ابتداء من الفتح الإسلامي، وانتقال المدينة المغربية جذريا من وضع وانتماء حضاري إلى آخر مغاير تماما، حيث تكونت أهم معالمها الجديدة، ثم جاء حكم مجموعة من الكيانات السياسية ذات المذاهب المتعددة، ثم مرحلة التوحيد في يد سلطة واحدة ألا وهي السلطة المرابطية، حيث حدثت انقلابات وتغيرات تحددت من خلالها هوية المدينة المغربية من الناحية العمرانية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية. وإذا كنا قد تحدثنا عن حادثة إحراق إحياء علوم الدين، والتي وقعت في مستهل ق.٦هـ (٥٠٣هـ) فلأنها شكلت امتدادا وأنموذجا بارزا للتطورات المذهبية بالمغرب.

يأتي **اختيار موضوع "المدينة والسلطة"** باعتبار الأولى مشروعا ومجالا حيويا لتجسيد نفوذ الثانية، وباعتبار دور السلطة في إنشاء المدينة وتأسيسها أولا، ثم بعد ذلك في رسم سماتها العامة وتدبيرها، وصياغة نظمها ومؤسساتها، وتوجيه الثقافة

السائدة بها، والتحكم في اقتصادها وبنيتها الاجتماعية نخبة وعامة. وعلى العموم البحث في العلاقة الجدلية التي تربط السلطة بباقي عناصر ومكونات المدينة سواء المادية أو المعنوية.

انطلاقا مما سبق تأتي هذه المحاولة التي ارتأيناها مشروعا وموضوعا للبحث في **المدينة والسلطة بالمغرب خلال ق. ١-٥هـ/٧-١١م**، في إطار دراسة تسعى لتجميع ما أمكن من معلومات تاريخية أولية، بغية معالجة جدلية المدينة والسلطة بكل مستوياتها وتعقيداتها وتجاذباتها، ودراسة العلاقة التي قامت بينهما كمؤسستين : السلطة كنظام سياسي مستند إلى بنية قبلية وإلى أرضية فكرية وسياسية محددة، والمدينة ككيان متعدد الأبعاد، والخروج باستخلاصات تساعد على تكوين رؤية متكاملة ومنهجية، تستفيد من مختلف المناهج والمعارف والعلوم، وتدفع إلى استيعاب الظاهرة التاريخية وتفكيكها، ثم تركيبها بما يساعد على اكتشاف السنن والقوانين الصانعة والموجهة لحركة التاريخ.

تتجلى **إشكالية الأطروحة المحورية** في علاقة المدينة المغربية الشاملة بالسلطة السياسية ارتباطا بعنصر الزمن، هذه الإشكالية العامة تتفرع عنها إشكاليات جزئية :

- السلطة والتدبير العمراني من حيث اختيار الموقع والموضع والقواعد التي حكمت تخطيط المدينة.

- السلطة والتدبير السياسي للمدينة، باعتبار هذه الأخيرة فضاء لتحقيق مشروعها السياسي والمذهبي، والآليات والاستراتيجيات التي اعتمدتها للتحكم فيها وبسط نفوذها عليها، مع اهتمام خاص بالمدن القواعد.

- السلطة والمدينة : العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

برزت إشكالية المدينة والسلطة بطرح التساؤل عن الفاعل الأساس في العمران، وخاصة عمران المدينة، إذ فيه انعكاس لطبيعة السلطة وقوتها وصيرورتها، ولهذا تهدف هذه الإشكالية إلى معالجة علاقة المدينة بالسلطة من نواحي مختلفة، ومن ثم كان عنوان البحث : **"المدينة والسلطة بالمجال الإسلامي : المغرب نموذجا (ق. ١-٥هـ/ ٧-١١م)"**.

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة (مادة وصياغة) تكون المحتوى العام لمحاولتنا التي خرجت إلى النور- بعد المدخل والختام - في **ثلاثة فصول أساس** :

ضم **الفصل الأول** مبحثين : عملنا من خلال **المبحث الأول** على تصنيف المدينة المغربية عمرانيا وتاريخيا وسياسيا. عمرانيا، سجلنا بعض الاختلافات المفهومية والعمرانية لأشكال العمران، مع التركيز أكثر على المدينة المغربية باعتبارها محور البحث. تاريخيا، تأثر العمران بالمغرب فيما بين ق.١-٥هـ/٧-١١م بالأحداث والظواهر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ... وتفاعل معها، ومن ثم عرف تحولات وخصوصيات سواء في توزيعه داخل المجال المغربي، أو في نوعه وكمه، أو في بنيته وتكوينه، وذلك حسب طبيعة المراحل التي مر منها، والتي قسمناها إلى ثلاث : مرحلة الفتح - مرحلة الدول المستقلة - المرحلة المرابطية. ثم سياسيا تم تصنيف المدينة المغربية إلى مدينة حاكمة ومدينة خاضعة فأخرى متمردة.

في **المبحث الثاني**، اجتهدنا قدر الإمكان في إبراز مختلف عوامل نشأة المدينة المغربية وتطورها، وأكدنا على أهمية العوامل السياسية والاقتصادية دون إغفال مساهمة العوامل الدينية والحضارية. كما وضحنا أن المدينة في علاقتها بالموضع والموقع ارتكزت على ثلاثة أسس : طبيعية واقتصادية وأمنية، والتي تباين مستوى الإعتماد عليها حسب خصوصية الظروف التاريخية والجغرافية ... ثم حاولنا - بما

أسعفتنا به المادة المصدرية - بيان أن تأسيس المدينة بالمغرب خلال الفترة المدروسة جاء وليد رؤية عمرانية استراتيجية، استندت على عدة مبادئ، وتفاعلت عبرها مؤثرات محلية وخارجية، ساهمت في تبلورها وأدائها لوظائفها.

وبحث **الفصل الثاني** في طبيعة ومرتكزات السلطة ووسائل تدبيرها السياسي للمدينة عبر **مبحثين اثنين** : وضح **الأول** منهما بعض ما تميزت به السلطة المغربية خلال الفترة المدروسة من تراوحها بين الإستقلال والتبعية الخارجية، وضيق مجال تداولها، وتأثرها بنظام القبيلة التقليدي ... أما أهم ما انبنت عليه السلطة فهو القوة لتحقيق وجودها وضمان استمرارها، سواء تعلق الأمر بالقوة البشرية والاجتماعية أو تلك المستمدة من الشرعية الدينية، أو المعتمدة على الموارد الاقتصادية والمادية، وهو ما عمل هذا المبحث على إبرازه ...كما بين بنية ووسائل السلطة المادية والمعنوية التي تراها مناسبة وجديرة بتحقيق غايتها في بسط النفوذ على المجال والتحكم فيه وتدبيره.

في حين ركز **المبحث الثاني** على تحليل ظاهرة الصراع السياسي، سواء بين عصبية وأخرى، أو بين أطراف العصبية الحاكمة نفسها. والكشف عن العوامل المساهمة في تأجيج الصراعات واستمرارها، والتي انعكست على المدينة المغربية بالسلب.

أما **الفصل الثالث** والأخير فناقش ماهية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية.

أكد **المبحث الأول** منه على العلاقة الاقتصادية المزدوجة (الإيجابية والسلبية) بين السلطة والمدينة المغربية، وذلك حسب ظروف الذات والتاريخ ... وهو ما قد يكون

له نتائجه الخطيرة على الأوضاع الاجتماعية، ومما قد يزكي إمكانية قيام مسألة ثورات وانتفاضات حضرية.

كما شخص هذا المبحث بعض تحولات الخريطة البشرية بالمدينة والمجال، اللذين تهيمن عليهما السلطة الحاكمة بالمغرب. ثم حلل علاقة السلطة بالفئات الاجتماعية، والتي تباينت حسب نوعية الجهاز الحاكم وطبيعة الفئة الاجتماعية، وحسب الظروف التاريخية والوضعية العامة للبلاد.

ثم تناول المبحث الثاني التحولات الدينية، مبرزا تبني المدن المغربية مذاهب دينية مختلفة تبعا للسلطة الغالبة، ومناقشا حدود هذا التبني وحقيقته. ثم معرجا على مسألة حرق "الإحياء" ومحاربة العقيدة الأشعرية وما أثاره ذلك من نتائج وردود فعل.

استنادا إلى مقاربتنا لموضوع **"المدينة والسلطة بالمجال الإسلامي : المغرب نموذجا (ق.١-٥هـ/ ٧-١١م)"**، قمنا بتحليل تلك العلاقة الشاملة التي ربطت المدينة بالسلطة في المغرب الأقصى خلال المرحلة المدروسة، وانطلقنا من **إشكالية محورية** وهي أن المدينة بوثقة تتفاعل فيها الأحداث والأفكار والنظم ... وأن السلطة عامل قوي ذو وظيفة معتبرة وحاسمة في تحديد هوية المدينة عمرانيا وسياسيا واجتماعيا ودينيا. ومن ثم حاولنا قدر الإمكان إبراز وتحليل وتفسير الروابط المتعددة الأبعاد التي جمعت بينهما ابتداء من الفتح الإسلامي إلى إرهاصات بداية ضعف حكم المرابطين.

أملي أن أكون قد بلغت نصيبا من غايتي، وأن يكون عملي هذا فيه شيء من القبول، وأن يتقبلني الله في السالكين بعلم، إنه هو السميع المجيب.

وفي الختام أتقدم بالشكر الجزيل والإعتراف بالجميل لكل من ساعدني بقليل أو كثير على هذا الإنجاز، **والله أسأل الحكمة والسداد.**

obeikandl.com